ما لا يتحدث عنه الاعلام

الكلدان السريان الاشوريون في انفال عام ١٩٨٨

صورا بولص

بعدما توقفت الحرب العراقية-الايرانية ووضعت الحرب اوزارها ، ووقف هدير الطائرات والمدافع وازيز الرصاص و بعد ثمانية اعوام من اشتعالها والتي راح ضحيتها مئات الالوف من الشعبين العراقي والايراني وما سببته من خراب ودمار اقتصادي واجتماعي.. حيث عم الارتياح معظم الاوساط المحلية والعالمية لتوقف نزيف الدم هذا.

ولكن المرحلة التي اعقبت قبول ايران لقرار مجلس الامن ٥٩٨ في ١٨ تموز من العام ١٩٨٨ وبعد وقف اطلاق النار في ٢٠ / اب كشفت الطبيعة الدكتاتورية للنظام البائد حيث بدأ هجومه الواسع على القرى الامنة في شمال العراق وعلى الفصائل الوطنية والكردستانية واستخدامه الاسلحة الكيمياوية وتسبب في تهجير اكثر من ١٥٠ الف مواطن الى خارج الحدود، ومن هنا تبدأ مأساة اكبر من مأساة الحرب.

الجيش العراقي المشارك في الحرب العراقية الايرانية تعطى له الاوامر ليتوجه الى شمال الوطن لمهاجمة المناطق الامنة للمعارضة العراقية ويبدأ من قرى عقرة وصبنا وزاخو من جهة منطقة بهدينان و شقلاوا وديانا وراوندوز من جهة اربيل وحلبجة ومناطق اخرى من جهة مدينة السليمانية. تبدأ معاناة العوائل المسيحية العراقية من الشعب الكلداني السرياني الاشوري في ٢٠ من اب العام ١٩٨٨ بسبب جحيم القصف المستمر وبالاسلحة الثقيلة ويستمر الجيش العراقي والحرس الجمهوري باجتياح القرى الامنة يرافق ذلك العمل الوحشي قصف بالاسلحة الكيمياوية والمحضورة دوليا وبعض منها في مناطق بهدينان بالاسلحة العنقودية والغازات السامة. وتبدأ العوائل المسيحية كسائر اخوانهم من الكورد الفرار من قراهم تاركين وراءهم كل شيء كمزارعهم وماشيتهم ومقتنياتهم والبيت بمحتوياته.. وقد سببت هجمة النظام تلك في تهجير الالاف الى تركيا وايران او الى الكهوف والجبال هربا من اسلحة التدمير الشامل.

لقد نفذ النظام البائد مذبحة مروعة جديدة بحق السكان الآمنين المحاصرين من قبل القوات العراقية منذ اواخر اب في منطقة نهلة - الشيخان ومذابح جماعية اخرى في نهيل - برواري بالا - الدوسكي. لقد امطر النظام المواقع والقرى الكوردية والمسيحية بالقنابل الكيمياوية في الايام ٢٦ - ٢٩ اب فضلا عن مذبحة اخرى في منطقة المزوري شولي - وشيروان والتي راح ضحيتها اكثر من ١٩٠٠ فرد من العوائل التي كانت تبغي الهرب واللجوء الى تركيا وقد تم دفن الضحايا بمقابر جماعية.

يستمر زحف الجيش وقوات الامن والاستخبارات الى مناطق بهدينان اذ يتمركز المواطنون هناك بكثافة اكبر من المناطق الاخرى ويبدأ بتفجير القرى واحراق البساتين.. لقد راح ضحية عمليات الانفال سيئة الصيت الاف المواطنين الابرياء من الاطفال والنساء والشيوخ العزل بعد ان تم تدمير وحرق ٣١ قرية مسيحية متبعا سياسة "الارض المحروقة".

ومن بين القرى المسيحية التي شملها التدمير والتعرض لهجمات النظام " قارو - باش في منطقة نيروا - ديركني في منطقة نهيل - هاييس - ماركاجيا - موساكا - توثى شيمايي - باز - كاني بالافى في منطقة برواري بالا - كندكوسا في منطقة دوسكي - جم رابانكي - ميروكى - بلمد في منطقة نهلة".

ويقوم معها بجريمته بحرق بيوت الله، حيث امرت القوات العسكرية بهدم الاديرة والكنائس والمساجد، لقد تم تفجير وهدم وتدمير ٢٥ ديرا وكنيسة.. ومن الاديرة التي فجرت بالديناميت دير مار اوديشو في قرية ديرى وكنيسة مار كوركيس في قرية همزيى واديرة وكنائس اخرى. بدات تركيا بغلق حدودها ليواجه المواطنون الهاربون مصيرهم على ايدي جيش النظام البائد وزمرته من القوات غير النظامية "الفرسان" التي كانت ترافق الجيش والتي تشارك بعملية الانفال، وتعطى الاوامر للجيش بالاعدامات والقتل الفوري للرجال والنساء والاطفال .

فكر البعض ان يعود ادراجه بعد سد كل المنافذ امامه وخصوصا تعثر الذهاب الى ايران بسبب محاصرة النظام وقطع الطريق امامهم وطول المسافة ايضا واختاروا الذهاب الى تركيا القريبة من مناطق قراهم ومنها نيروى وريكان والزاب الاعلى وزاخو وبروار.

واستغل النظام هذه الفرصة واشكالية دخول المواطنين الهاربين كلاجئين الى تركيا بعد غلق الحدود من قبل السلطات التركية ليصدر عفوا في ٦ ايلول مبتورا دون ان يلتزم به/ وكان خدعة استدرج بها الهاربين من البطش والارهاب ومع العفو عادت بعض العوائل المسيحية من قرى نيروى وريكان ومن بيرسفي وكندكوسا وبرواري بالا وعقرة لتسلم نفسها للنظام لتتفاجأ بعدها وكعادة النظام بانه عفو صوري وكاذب.

يبدأ الجيش بنقل العوائل من الحدود العراقية التركية الى مراكز للجيش في زاخو والبعض الاخر في العمادية الى مراكز للشرطة والجيش ايضا في دهوك. ومن بعدها الى مراكز للاسرى في الموصل ومن ثم يفصل الرجال عن الاخرين ليساقوا الى مصير مجهول والعوائل من النساء والاطفال الى منطقة " بحيركي" في اربيل ومناطق جنوب الموصل ليواجهوا مصيرا اخر ينتظرهم حيث يحملون في سيارات كبيرة للنقل ليدفنوا وهم احياء في مقابر جماعية في جنوب العراق. لقد جعل النظام مساحة اكثر من ٥٠ الف كيلومترا مربعا خالية من سكانها الذين تعرضوا للابادة الجماعية او الرضوخ الى ظروف الهجرة واللجوء المأساوية من سوء التغذية والامراض والاوبئة والموت عبر مسالك الطرق عبر الجبال.

وبعد عام ٢٠٠٣ حاول الكثير من العوائل والافراد المتبقين من العوائل المؤنفلة ايجاد اقربائهم ولكن من دون نتيجة حيث لم يترك النظام اي اثر يذكر للعثور على ما تبقى منهم سوى هياكلهم العظمية فضلا عن عدم العثور على مقابر اخرى ربما تظهر في المستقبل.

برلمانيون: اهم الخطوات لوضع حد للتدهور الامني .. ضرورة التنسيق الاستخباري بين الأجهزة الأمنية و حل الخلافات السياسية

بهرا ـ متابعات

ألقت تفجيرات الأربعاء الماضي بظلالها على الأوضاع السياسية في العراق. إذ وجه البرلمان دعوة إلى رؤساء الكتل وأعضاء لجنة الأمن والدفاع لعقد اجتماع طارئ لمناقشة التدهور الأمني الأخير. وقال مصدر في هيئة رئاسة البرلمان العراقي أن "هيئة الرئاسة دعت أمس رؤساء الكتل وأعضاء لجنة الأمن والدفاع في البرلمان لمناقشة التدهور الأمني الذي شهدته العاصمة بغداد، وبحث سبل معالجته". وبحسب مصادر مطلعة فإن رئيس البرلمان العراقي إياد السامرائي تجنب الدعوة إلى عقد جلسة طارئة للبرلمان خوفا من اتساع دائرة الخلافات بين الفرقاء السياسيين. في هذه الأثناء أحالت قيادة عمليات بغداد ضباطا إلى التحقيق لتقصيرهم في أداء الواجب، بحسب ما قاله متحدث عسكري. المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا قال ان "عدداً من الضباط يتم التحقيق معهم من قبل قيادة عمليات بغداد من المسؤولين عن أمن منطقتي الصالحية والباب المعظم ، وبرتب مختلفة".

وعرضت وسائل الاعلام شريطا مصورا سجلته كاميرات المراقبة، يظهر كيفية اقتراب السيارة الملغمة من مبنى وزارة الخارجية. وأظهر الشريط سيارة من نوع (هينو حمولة ٨ طن)، محملة بخزانات ماء حمراء، تجتاز عددا من المباني الحكومية لتقف عند مبنى وزارة الخارجية، قبل انفجارها. وطالب عدد من البرلمانيين باستجواب قائد عمليات بغداد والضباط الميدانيين المسؤولين عن أمن المناطق التي ضربتها تفجيرات الأربعاء. وربما تواجه قيادة عمليات بغداد موقفا حرجا في البرلمان .

من جانبه، اتهم عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب العراقي عمار طعمة بعض القيادات الأمنية بالتقصير في أداء واجبها الأمني والعسكري. وقال طعمة إن "ما حصل الأربعاء من تفجيرات دامية والأهداف النوعية التي استهدفتها هذه التفجيرات، كان بسبب غياب التنسيق الاستخباري بين الأجهزة الأمنية. وتساءل طعمة: "كيف استطاعت هذه المجاميع الإرهابية أن تخترق كل الإجراءات الأمنية وتحقق أعمال تفجير في المكان والوقت الذي تختاره؟ هذا دليل على وجود اختراق أمني". وقال طعمة "لابد من اعتماد مبدأ المساءلة والمحاسبة بسبب التكرار المستمر لهذه الخروقات "واضاف "كلما اقتربت انتخابات البرلمان نلاحظ تصعيدا في الجانب الأمني". وخلص إلى القول "أدعوا الأحزاب والكتل السياسية لأن تنحّي خلافاتها جانبا وتتفق على الضوابط والمشتركات الوطنية". لكن النائب عن جبهة التوافق عمر عبدالستار الكربولي وجد في تعدد قيادات الأجهزة الأمنية والعسكرية سببا رئيسيا لتدهور الوضع الأمني. الكربولي أوضح في تصريحات صحافية أن "تعدد القيادات وعدم وجود جهة مسؤولة بشكل مباشر عن الأمن الداخلي نستطيع تحميلها الخروقات الأمنية التي تحدث في كل محافظات العراق، هو سبب انهيار الوضع الأمني". ودعا الحكومة إلى تسليم الملف الأمني إلى وزارة الداخلية لحماية الأمن الداخلي، بحيث يمكن العودة إليها عند حدوث الخروقات الأمنية". إلى ذلك أعلن وزير الصحة العراقي الدكتور صالح مهدي الحسناوي أن "٦٥% من جرحى تفجيرات الأربعاء في بغداد إصاباتهم متوسطة و١٠% أجريت لهم تدخلات جراحية بسبب خطورة إصاباتهم". وقال الحسناوي في تصريح صحافي أن "العاملين في مستشفيات الكرامة والكرخ العام والكندي التعليمي ودائرة مدينة الطب، من الملاكات الطبية والتمريضية، بذلوا جهودا استثنائية في إسعاف وعلاج جرحى التفجيرات التي طالت مدينة بغداد الأربعاء".

وأضاف أن "المؤسسات الصحية استوعبت أعداداً غير قليلة من الجرحى في وقت واحد، وقدمت لهم خدمات طبية وعلاجية متميزة تفوق قدرتهم على استيعاب مثل هذا الزخم وفي وقت قصير". وكانت بغداد شهدت الاربعاء سلسلة انفجارات أكبرها ما تعرضت له وزارتا المالية والخارجية بانفجار شاحنتين مفخختين، راح ضحيتهما المئات بين قتيل ومصاب.